

المرصد

شؤون دولية

2016/06/12م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3.....لقاء طهران الثلاثي وتناقض الشركاء في سوريا
- 4.....يوتوبيا داعش والبديل المفقود
- 5.....مدير الاستخبارات الأميركية: علاقتنا بالسعودية هي الأفضل
- 5.....موقع مقرب من خامنئي يكشف عن الخلافات مع الروس بسوريا
- 7.....وثائق جديدة.. واشنطن مهّدت الطريق لثورة الخميني في إيران
- 8.....اليمن الصاعد في أميركا اللاتينية



فجأة، ودون سابق تخطيط يجري الإعلان عن لقاء ثلاثي يجمع وزراء دفاع إيران وروسيا ونظام بشار، وأين؟ في طهران، وليس في موسكو أو دمشق. ويحدث ذلك بعد مغادرة نتنياهو لموسكو، إثر زيارة دامت ثلاثة أيام، وبعد أيام من خطاب بشار أمام ما يسمى مجلس الشعب، والذي بدا أن جوهره هو القول إنه ليس دمية بيد الروس، وإنه لن يقبل (بالضرورة) برؤيتهم التي تقوم على تسوية للصراع مع المعارضة المسلحة، وإنه ماضٍ في حربه "حتى اقتلاع الإرهاب من جذوره".

قلنا ونكرر إن حضور الروس إلى سوريا لا يعني تهميشاً لإيران، لكنه يعني أن البلد قد أصبح موضع نزاع بين طرفين؛ أحدهما يمثل قوة دولية كبرى؛ مع فارق أن سطوة إيران على بشار لا تزال الأكبر، ليس بسبب تاريخ العلاقة فحسب، بل أيضاً لأنها هي من تدفع كلفة الحرب من الناحية المالية أولاً، والبشرية ثانياً، وما قتلى حزب الله والمليشيات القادمة من الخارج، فضلاً عن الإيرانيين سوى دليل على ذلك، بينما لم يخسر الروس بسبب سوريا سوى بضعة قتلى لا أكثر.

خطاب بشار، وقبله الكثير الكثير من التلميحات من إعلام التابعة الإيرانية.. كلها أكدت أن المسافة بين الحليفين في سوريا أخذت في الاتساع، بخاصة حديث الأخير الصريح عن العلاقة القوية بين بوتين ونتنياهو، وحرص الأول على ضمان مطالب الثاني في أية ترتيبات مستقبلية لسوريا، وتحديد التركيز على إخراج سوريا من المحور الإيراني. أما الذي لا يقل أهمية فهو الخلاف على المسار العسكري في الداخل السوري، وحيث ترى موسكو أن التسوية هي الهدف، في حين لم تغادر طهران وبشار أوهاام الحسم العسكري بعد.

على هذه الخلفية جاء اللقاء الثلاثي، وأن يكون في طهران، يعني أن موسكو هي التي تسترضي وليس العكس، فالعنوان في اللقاءات مهم في قراءة دلالاتها.

في النتيجة كان الاتفاق بين بين، أقله كما عكست ذلك تصريحات وزير الدفاع الإيراني بعد اللقاء، والتي يمكن تلخيصها بقوله: "نوافق على وقف إطلاق نار مضمون لا يؤدي إلى تعزيز قوة الإرهابيين". أي تمرير رأي الروس في الاستمرار في قصة الهدنة، ولكن بشروط جديدة لا تمنح "الإرهابيين" كما يسمونهم فرصة الاستفادة منها.

المثير واللافت في تصريحات الوزير هو الهجوم بلا مناسبة على السعودية، وربطها بالكيان الصهيوني، ولا يعرف إن كان ذلك جزءاً من المرض الإيراني الذي استفحل مؤخراً في شتم السعودية بأي مناسبة وربطها بالكيان، أم أن فيه رسالة إيرانية للروس بشأن العلاقة الحميمة مع نتنياهو، لكن النتيجة أن روسيا لن تكون تابعة لإيران، وهي الأقوى من الناحية العملية، وتخليها عن بشار يعني الكثير في المعركة، وليس أمام طهران والحالة هذه سوى ابتلاع الموسى والقبول بتلبية بوتين لمطالب نتنياهو، وقبل ذلك وبعده التخلي عن أوهاام الحسم العسكري، لأنه يعني تورطاً طويلاً لا تريده موسكو.

هذه هي نتيجة المغامرة الإيرانية الساقطة في سوريا. دمار وقتل بلا حساب، وخدمة رهيبية للكيان الصهيوني، وهي رغم ذلك لن تعيد الوضع في سوريا إلى ما كان عليه، ليس بوجود شريك كبير، بل أكبر هو روسيا، بل أيضاً لأن الحرب لن تضع أوزارها ببقاء النظام ببنيتها القديمة، حتى لو استمرت الحرب عشر سنوات أخرى.

أصدرت مؤسسة فريدريش أيبيرت (مكتب عمّان)، أخيراً، كتاباً يتضمن أعمال مؤتمر عقده العام الماضي بعنوان "سر الجاذبية: داعش التجنيد والدعاية السياسية"، يتضمن أوراق عمل مهمة لنخبة من الخبراء العرب والأجانب عن الأسباب والعوامل التي أوجدت جاذبية هذا التنظيم لآلاف الشباب العرب والمسلمين، وحتى نسبة من المتحوّلين من المسيحية إلى الإسلام.

غطت أوراق الكتاب المروحة المتنوعة من العوامل المختلفة والمتعددة في مجتمعات ودول عديدة، من سياسية ومجتمعية واقتصادية، في كل من سورية والعراق ولبنان والأردن وشمال إفريقيا والخليج وأوروبا، لنصل، في نهاية المطاف، إلى قناعة بأننا أمام واقع مركب من الأزمات يدفع نسبة كبيرة من الشباب إلى الطريق الراديكالي؛ بداية من 'الأزمة السنوية' في العراق وسورية، مروراً بسؤال الهوية، وصولاً إلى قضايا التهميش وضعف الإدماج السياسي أو الاقتصادي والمجتمعي.

بالفعل، هي عوامل لا يمكن إنكارها، لكنها تتضافر مع عامل آخر، لم يحظ بالاهتمام المطلوب من الخبراء، وهو المخيال الخصب في العقل الإسلامي المعاصر، المسكون بالرموز والمثالية الانتقائية لمفهوم الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة (وفق تأويل أدبيات التنظيم لها)، والبحث عن عدالة السماء، في ظل العدالة المفقودة في المجتمعات العربية والمسلمة اليوم، والتوق إلى نظام سياسي "إسلامي"، تتحقق فيه الأفكار والمفاهيم المبتوثة في حنايا التراث والفكر الإسلامي، عن هذه الدولة اليوتوبيا التي قد لا تكون موجودة حقاً بالواقع، ولا بالصورة المتخيلة لدى الجيل الداعشي الجديد.

من الخطأ الاستهانة أو التقليل من شأن الرمزية التي صنعتها دعاية داعش حول الدولة التي أقامها التنظيم، أو الخلافة التي أعلن عنها، فهذه المفاهيم بقيت تلعب دوراً كبيراً في أيديولوجيا الإسلاميين وطروحاتهم السياسية. خلال العقود الأخيرة، وإن كان طيف من الحركات الإسلامية (التي انخرطت في اللعبة السياسية) تخلت عنها عملياً لصالح الدولة الوطنية الديمقراطية. لكنها (هذه المفاهيم) بقيت حية ومتحركة في مخيال نسبة كبيرة من الإسلاميين، وخصوصاً الجهاديين اليوم.

عزز فشل الدولة القطرية العربية المعاصرة في بناء الشرعية السياسية والدينية، وفي تحقيق الحد الأدنى من العدالة والإدماج والمساواة أمام القانون في تعزيز هذا الحلم- اليوتوبيا الموعود لدى هذا الجيل، فبقي يبحث عنه بوصفه خلاصاً من الواقع المأزوم، وعنواناً بديلاً تتحقق فيه القيم الغائبة، ويتمثل بالقوة المفقودة في النظام الإقليمي والرسمي العربي المأزوم اليوم أكثر من أي وقت مضى، مع صعود النفوذ الإيراني والمسألة الطائفية وحالة الضعف السافرة التي تعاني منها الدول العربية.

من شاهد الفيلم القصير الذي أنتجته ولاية سرت، التابعة للتنظيم في ليبيا، "من الذل إلى العز" سيواجه هذا المخيال الخصب، فالشباب الأفريقي الذين يظهرون في الفيلم يتحدثون عن الدولة الموعودة، ويدعون الآخرين إلى الانضمام إليها، لأنها "تحكم بالشريعة" و"تحقق المساواة والعدالة بين الجميع". فيلم "والله متم نوره"، أيضاً، الذي أنتجته ولاية صلاح الدين التابعة للدولة في العراق، يقدم هو الآخر الدعاية السياسية والدينية نفسها، يقدم مشاهد من الحياة اليومية في الولاية، من القتال؛ بما يعتبره التنظيم دفاعاً عن المسلمين، وصور من الحسبة؛ التأكيد على إقامة الشريعة، وجباية الزكاة، وغيرها من مفاهيم وتطبيقات يرى أعضاء التنظيم وأنصاره أنها تطبيق لمعنى الدولة الإسلامية، وتداعب الخيال العام للتراث الفكري الإسلامي.

ليس هذا المقال في موضع النقد أو الرد على هذه الدعاية. لكن، من الضروري أن تؤخذ بعين الاعتبار في مناقشتها فقهياً وفكرياً، عبر خطاب إسلامي معتدل بديل، يمتلك المصداقية والعمق في الولوج إلى عمق هذا المخيال ومناقشته. لكن، بالتوازي مع هذا وذاك، فإن الرد الواقعي على هذا المخيال يكمن في برنامج سياسي واقعي بديل، لإصلاح الأنظمة العربية وبناء مفاهيم العدالة والمساواة والشرعية السياسية المطلوبة، والعملية السياسية التي يجد هؤلاء الشباب أنفسهم فيها، فلا يضطرون إلى البحث عن مخارج راديكالية، وحلول خيالية، لأزمات واقعية.

مدير الاستخبارات الأميركية: علاقتنا بالسعودية هي الأفضل

جون برينان يؤكد أن لا علاقة للسعودية بأحداث الحادي عشر من سبتمبر

واشنطن - ناديا البليدي العربية نت 12\6\2016

وصف مدير وكالة الاستخبارات المركزيه الأمريكيه "سي آي إيه CIA" جون برينان، في لقاء حصري مع "العربية"، وصف العلاقات مع السعودية بأنها الأفضل خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب.

وأضاف برينان: "لدينا تعاون ممتاز مع السعودية، و لقد عملت مع شركائنا السعوديين لسنوات طويلة، و كنت أقيم في السعودية لخمس سنوات وعملت مع ولي العهد الأمير محمد بن نايف وهو أيضاً وزير الداخلية، وعلى مدى السنوات الخمس عشر الماضية أصبحت السعودية من أفضل حلفائنا في مجال مكافحة الإرهاب.. وبوجود الملك سلمان ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان نشعر أن لدينا شركاء أقوياء وحقيقيين في الحرب ضد الإرهاب".

وأكد برينان أن لا علاقة للسعودية بأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وقال: "إن ما يسمى بثمانية وعشرين صفحة هي جزء من تحقيق نشر عام 2002 بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وكانت مراجعة أولية من أجل وضع صورة كاملة وجمع المعلومات لكشف من كان وراء هذه الهجمات، وبعد ذلك قام المحققون بالتدقيق في ادعاءات تشير إلى أن الحكومة السعودية ضالعة، واتضح لاحقاً حسب نتائج التقرير أنه لا يوجد أي أدلة تشير إلى تورط الحكومة السعودية كدولة أو مؤسسة أو حتي مسؤولين سعوديين كبار في اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر.. وأعتقد أن الصفحات الثماني والعشرين سيتم نشرها وأنا أؤيد نشرها، والجميع سيرى الأدلة أن الحكومة السعودية غير متورطة، و طبعاً كل التقييمات التي تبعت التحقيقات أثبتت أن من وراء هذا العمل هم القاعدة والظواهري وما شابهم".

وعن إيران نفي برينان أي تعاون مع إيران وقال إنه يشعر بالقلق تجاه الدور الذي تلعبه طهران ومنظماتها في العراق و سوريا ودول أخرى وتأجيجها الصراع الطائفي مطالباً بوقف الدعم للمليشيات الشيعية.

وقال: "لا يوجد أي اتصال مع إيران.. صفر، وأنا لازلت أشعر بالقلق بسبب نشاطات إيران الإرهابية ودعمها للتنظيمات الإرهابية وخصوصاً فيلق القدس ونشاطه داخل العراق وسوريا ودول عديدة أخرى في المنطقه، وعلى إيران أن تثبت أنها ملتزمة في محاربة الإرهاب بدلاً من دولة تدعم الإرهاب، ونحن نشعر بالرضا بموافقة الرئيس روحاني، والمرشد العام خامنئي علي الاتفاق النووي لكن أمام إيران طريق طويل جداً لإقناعي أنها مهتمة أو ملتزمة في محاربة الإرهاب".

موقع مقرب من خامنئي يكشف عن الخلافات مع الروس بسوريا

عربي21- محمد مجيد الأحوازي 12\6\2016

علق موقع "تابناك" التابع للجنرال محسن رضائي على قضية العلاقة الروسية الإيرانية والعلاقة الروسية الإسرائيلية، بشكل لافت للنظر، بعد اللقاء الثلاثي لوزراء دفاع إيران وروسيا والنظام السوري.

ووجه الموقع كلمة هامة مخاطبا الروس تحت عنوان: "على روسيا أن تختار: إما إيران أو إسرائيل"، وتزامن ذلك مع وجود وزير الدفاع الروسي في طهران.

وقال "تابناك"، الذي يمثل وجهة نظر التيار المقرب من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي، إن نتنهاهو خلال زيارته الأخيرة إلى روسيا، وبعد لقائه ببوتين، تحدث بصراحة من موسكو عن أن إسرائيل لا تسمح لإيران وحزب الله ببناء قواعد عسكرية جديدة في مرتفعات الجولان وفتح جبهة جديدة من الجولان ضد إسرائيل."

وأضاف "تابناك" أن نتنهاهو من خلال مساعدة الروس يريد أن يعمل ضد تنامي قوة النفوذ الإيراني بسوريا، ويقف بمساعدة روسيا ضد الدور الإيراني في سوريا."

وتساءل "تابناك" قائلا: "السؤال الذي يطرح نفسه، ويحتاج إلى إجابة، هو: إلى أي مدى توافق روسيا مزاعم نتنهاهو حول مواجهة قوة إيران وحزب الله، وبدعم من قبل روسيا في سوريا؟ وهل تتماشى موسكو مع سياسة تل أبيب وتوافق عليها في سوريا؟!"

وأوضح "تابناك" أن هناك "مخاوف عديدة لدى إسرائيل من التواجد الإيراني في مرتفعات الجولان، وتشعر بالخطر الحقيقي من تفعيل جبهة الجولان من قبل إيران وحزب الله، حيث طرح هذا الملف بصفته أحد المحاور في المفاوضات التي جرت بين بوتين ونتنهاهو في موسكو."

وأضاف "تابناك" أن "الرد الروسي على مخاوف إسرائيل غير واضح، ويبدو أنها ستتخذ الموقف المحايد حيال تشكيل نواة جديدة لحزب الله في سوريا."

وأعتبر "تابناك" أن روسيا تؤيد المخاوف الإسرائيلية من نقل الصواريخ المتطورة من سوريا إلى حزب الله في لبنان، ولن توافق على إرسال أسلحة متطورة من سوريا إلى حزب الله، "معتبرا أن "نظرة الروس غير إيجابية حيال هذا الملف."

وكشف "تابناك" عن تحذير الروسي لإيران من نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله، قائلا: "جانب كبير من الأسلحة التي نقلت إلى حزب الله هي من الأسلحة الروسية التي تم شراؤها من قبل إيران، وحذرت موسكو طهران عدة مرات من نقل تلك الأسلحة إلى حزب الله، أو إعادة إنتاج تلك الأسلحة وصناعتها محليا في إيران."

وانتقد "تابناك" موقف روسيا من عدم الوفاء بتعهداتها حول منظومة صواريخ s300 الدفاعية؛ بسبب عدم تسليم هذه المنظومة في موعدها المقرر لإيران، واعتبر أن هذه المسألة سوف تتكرر من قبل روسيا حول نقل الصواريخ الإيرانية إلى حزب الله قائلا: "لذلك نقول بأن الموقف الروسي من نقل الأسلحة إلى حزب الله سيكون في الحالة الأكثر تفاؤلا تعبير عن قلقهم من ذلك، أو يعارضون هذه المسألة بصورة قاطعة."

وقال "تابناك": "السؤال الآخر الذي يطرح نفسه هو: هل بإمكان إيران أن تتعايش وتتماشى مع المخاوف الإسرائيلية المؤيدة من قبل روسيا؟ والإجابة على هذا السؤال هي: لا."

وشرح "تابناك" المواقف الإيرانية من موقف الروس بسوريا قائلا إن "عدم تجهيز ودعم حزب الله ومحور المقاومة، والموقف الروسي من بقاء بشار الأسد في السلطة، والاعتراف بفصائل المعارضة السورية، من الملفات التي لا يمكن لإيران أن توافق عليها أو تتعامل معها. وفي نهاية المطاف، فهذه القضايا والملفات قد تؤثر على العلاقات بين إيران وروسيا في المنطقة."

وأوضح "تابناك" بأن الروس "يحاولون خلق توازن في علاقتهم مع إيران وإسرائيل، وحاجة الروس الاستراتيجية لهاتين الجهتين دفعهم لخلق توازن في العلاقة، ولكن في المستقبل غير البعيد جدا يجب على الروس اختيار إما إيران أو إسرائيل، لأن

أيا من هاتين الجهتين لا تنظر بصورة إيجابية إلى هذا النهج الروسي، ومواصلة الحفاظ على هذا التوازن في الوقت ذاته سوف يكون صعباً جداً على روسيا مستقبلاً."

ويرى الخبراء في الشأن الإيراني، ممن تتواصل معهم "عربي21" في الداخل، بأن كلمة "تابناك" تعبر عن القلق والمخاوف التي تنتاب التيار المحافظ الإيراني من سياسة الروس في المنطقة، خصوصاً في سوريا، حيث يعتقد قادة الحرس الثوري الإيراني بأنه لا يمكن الاعتماد على روسيا في الملف السوري؛ لأن الرؤية الإيرانية حول سوريا والمصالح الإيرانية هناك تختلف تماماً عن الرؤية الروسية ومصالحها في سوريا، وظهرت هذه المخاوف من خلال تقارير إعلامية إيرانية عديدة انتقدت بشدة سياسة الروس في سوريا.

وثائق جديدة.. واشنطن مهّدت الطريق لثورة الخميني في إيران

واشنطن - الخليج أونلاين 11\6\2016

قالت صحيفة الغارديان البريطانية، إن وثائق جديدة كشفت أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، مهّدت الطريق لعودة آية الله الخميني من فرنسا إلى إيران؛ بمنعها الجيش الإيراني من تنفيذ انقلاب عسكري.

وأوضحت أن الخميني تبادل بعض الرسائل مع أمريكا عبر وسيط عندما كان يعيش بالمنفى في باريس؛ للتأكد من أن واشنطن لن تجهض خطته الخاصة بالعودة إلى طهران، والقيام بالثورة عام 1979.

وعلقت الصحيفة على رسائل الخميني إلى المسؤولين الأمريكيين قبل أسابيع فقط من عودته لإيران قائلة، إنه وبالمقارنة مع خطبه القوية ضد أمريكا، وانتقاداته العدائية لما أسماه بـ "الشیطان الأكبر"، بدت تلك الرسائل "تصالحية بشكل مدهش".

وقال الخميني في إحدى تلك الرسائل: "يفضل أن ننصحوا الجيش بالألا يتبع رئيس وزراء الشاه شهبور بختيار، وسترون أننا لسنا على عدا مع أمريكا في أي شيء".

وفي رسالة أخرى بعثها الخميني إلى الإدارة الأمريكية مع مبعوث أمريكي في الشهر نفسه، قال: "يجب ألا تكون لديكم مخاوف بشأن النفط، ليس صحيحاً أننا لن نبيع النفط لأمريكا".

ويضيف في رسالة أخرى أنه ليس معارضاً للمصالح الأمريكية في إيران، بل بالعكس تقول الغارديان، "فهو يرى أن الوجود الأمريكي ضروري لمواجهة السوفييات، وكذلك النفوذ البريطاني".

وأشارت الصحيفة إلى أنه ورغم الخطب العدائية بين أمريكا وطهران بعد تسلّم الخميني السلطة، فقد استمرت المحادثات المباشرة بين الجانبين، ويعتقد أن الرئيس الإيراني الحالي حسن روحاني، كان يشارك في محادثات سرية، وافقت بموجبها واشنطن على إرسال أسلحة لطهران مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين آنذاك.

وقالت إن نشر هذه الوثائق أثار غضب قادة إيران، وذكرت أن المرشد الإيراني الحالي، علي خامنئي، نفى صحة ما نشر، قائلاً إنها قائمة على وثائق "مزورة".

ونقلت الغارديان عن أحد المعلقين قوله: إذا كانت هذه الوثائق حقيقية فإنها ستهدد الأسطورة القائلة بأن الخميني قاوم بشدة أي ارتباطات مباشرة مع أمريكا، والتي ظلت أمراً محرماً لثلاثة عقود حتى المفاوضات النووية الأخيرة.



يبدو أن السياسة في أميركا اللاتينية -من التغييرات التي طرأت على حكومتي الأرجنتين والبرازيل إلى التصحيحات السياسية النصفية في تشيلي- تخضع الآن لتحول نحو اليمين.

ولكن بدلا من الاستسلام لجاذبية السياسات الاقتصادية التي يدعو إليها اليمين، تشكل هذه الظاهرة المعقدة في الأغلب الأعم انعكاسا للدفعات التي يحركها النمو الهزيل والمنافع العامة المخيبة للأمال، وخاصة الخدمات الاجتماعية.

وربما يكون بوسعنا أن ننظر إلى هذا التحول باعتباره نسخة أميركية لاتينية من العشق المزدهر في الغرب للحركات المناهضة للمؤسسة. ويعني هذا أن حكومات المنطقة لابد أن تثبت قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها، وإلا فإن هذا التحول سيثبت كونه مجرد وقفة على مسار غامض ملتبس -أكثر تعقيدا على المستوى السياسي وأصعب إدارة وتوجيها على المستوى الاقتصادي- نحو مقصد أقل استقرارا.

تأتي الأدلة التي تؤكد هذا التغير السياسي الجاري في أشكال عديدة؛ فبعد سنوات من الحكم الشعبي غير المسؤول ماليا بقيادة أسرة كيرشنر، اختارت الأرجنتين موريسيو ماركري رجل الأعمال السابق الذي خاض الانتخابات ببرنامج يميني. وفي البرازيل -وريثما يتم النظر النهائي من قبل مجلس الشيوخ- تم تحييد الرئيسة ديلما روسوف عن طريق "عزل مؤقت"، ويشير بديلها بوضوح إلى التحول بعيدا عن سياسات حزب العمال اليساري.

وحتى الحكومات الحالية في المنطقة تغير مسارها؛ ففي تشيلي، أعيد انتخاب الرئيسة ميشيل باتشيليت، ولكن حكومتها تشير إلى تحرك نحو اليمين في التعامل مع السياسات الاقتصادية. وتسمى كوبا بقيادة الرئيس راؤول كاسترو إلى توسيع النطاق القانوني للشركات الخاصة.

وفي فنزويلا، الدولة التي تقترب إلى حد خطير من وضع "الدولة الفاشلة"، تواجه حكومة الرئيس نيكولاس مادورو تحديات اقتصادية ومالية متصاعدة نتيجة للسياسات المالية المتقلبة التي بدأت في عهد سلفه الرئيس هوغو شافيز. ففي مواجهة العجز الواسع النطاق في أسواق السلع والصناعات التحويلية، بما في ذلك عجز العملات الأجنبية، فقدت حكومته بالفعل السيطرة على الجمعية الوطنية، والآن تسعى المعارضة إلى تقصير مدة ولايته بالسبل الدستورية.

الواقع أن العديد من العوامل الرئيسية تدفع الديناميكيات السياسية في المنطقة؛ فقد كان الهبوط الحاد الذي سجلته الأسعار الدولية للسلع الأساسية مثل النفط والنحاس، جنبا إلى جنب مع تباطؤ الاقتصاد الصيني، من الأسباب التي أدت إلى خفض عائدات المنطقة من التصدير وتراكم التحديات الاقتصادية المحلية. وقد تفاقمت هذه الحالة بفعل بيئة أكثر تقلبا للتدفقات المالية القادمة إلى البلدان الناشئة، فضلا عن تضائل الاستثمار المباشر الأجنبي، والمخاوف بشأن التداعيات المحتملة على التجارة الدولية نتيجة لصعود الخطابات المناهضة للعملة في السباق الرئاسي غير العادي في الولايات المتحدة.

وكان التدهور الناجم عن ذلك في الأداء الاقتصادي، بما في ذلك الركود العميق في البرازيل وفنزويلا، سببا في زيادة حدة السخط الشعبي إزاء الخدمات العامة الهزيلة وتضخيم المخاوف القديمة بشأن التفاوت بين الناس واختلاس الأموال العامة.

ويتجلى السخط الشعبي بوضوح حتى في الدول التي تتمتع بإدارة جيدة تقليدا، مثل تشيلي، حيث كان أداء المجموعات الأدنى دخلا طيبا نسبيا في السنوات الأخيرة، وحيث يتضاءل حجم الاحتيال الرسمي. الموثق والمزعوم- مقارنة بالدول المجاورة.

في الوقت الراهن، تُعد الأحزاب والأجندات السياسية اليمينية المستفيد الرئيسي من خيبة الأمل الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. والأمل في نظر كثيرين في المنطقة هو أن يتمكن التغيير السياسي من حفز النمو بشكل أسرع، من

خلال تجديد السياسات القائمة وإدارة حملات أكثر فعالية في مكافحة الفساد. ولكن مرة أخرى، ما لم يتمكن الفائزون السياسيون اليوم من تسليم النمو الشامل الأعلى والأكبر بشكل ملموس فسوف تتحول جماهيرهم الانتخابية نحو غيرهم في الأرجح.

من منظور عالمي، يشكل التحول في أميركا اللاتينية جزءاً من ارتفاع أعرص وأكثر اتساعاً لمشاعر السخط وعدم الرضا إزاء "المؤسسة". ولا يقتصر هذا على الحكومات، بل يمتد أيضاً إلى النخب في القطاع الخاص، وخاصة البنوك والشركات المتعددة الجنسيات.

في الولايات المتحدة، كانت النتيجة تحولاً كبيراً بعيداً عن السياسات الراسخة، بما في ذلك ظهور دونالد ترامب على نحو غير متوقع باعتباره المرشح الجمهوري المفترض، والتحدي القوي غير المتوقع من قبل بيرني ساندرز لهيلاري كلينتون على الجانب الديمقراطي.

وفي أوروبا، كانت الأحزاب المناهضة للمؤسسة تكتسب المزيد من الأرض في الانتخابات المحلية والإقليمية والوطنية، على النحو الذي أدى إلى تعقيد عملية تشكيل الحكومات (في إسبانيا على سبيل المثال) والتأثير على القرارات السياسية الكبرى (مثل القرار الذي اتخذته حزب المحافظين في المملكة المتحدة بعقد الاستفتاء على خروج بريطانيا).

باستثناء بلدان مثل الفلبين، حيث اختار الناخبون في الانتخابات الرئاسية الشهر الماضي المرشح المناهض للمؤسسة بشكل صارخ رودريجو دوتيرتي، كان الاتجاه في العالم الناشئ نحو التكيف والتعديل ضمن حدود النخبة السياسية القائمة. ولعل هذه أفضل طريقة لوصف ما يحدث في قسم كبير من أميركا اللاتينية.

القرار الآن متروك لهذه النخب، فإما أن تستجيب بشكل فعال لأسباب الغضب الشعبي، أو تخاطر بمواجهة الحركات المناهضة للمؤسسة التي ستنشأ حتماً في نهاية المطاف، كما حدث في أميركا وأوروبا. وهذه النتيجة كفيلاً -من خلال تعقيد المشهد السياسي في المنطقة إلى حد خطير- بتقليص الحيز المتاح للحكومات لتكييف السياسات الاقتصادية في الوقت المناسب.

تم بحمد الله

*

